

مؤسسة اليمن الأمنية .. قصة نجاح ومسيرة تطور

(641) مشروعاً متعدد الأغراض نفذتها المؤسسة منذ الوحدة المباركة بكلفة تزيد على (22) مليار ريال

نجاحات كبيرة حققتها الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة والحفاظ على أمن المجتمع



القبض على عدد كبير من العناصر الإرهابية في إطار الحرب التي تخوضها اليمن على الإرهاب

إنجاز الإستراتيجية الوطنية لبناء وتطوير الدفاع المدني والإنقاذ



بناء الإنسان من نجاحات المؤسسة الأمنية

لمجلس الوزراء لإقرارها واستكمال الملاحظات بشأنها.

ويتضمن المشروع أربع مراحل مدتها 16 عاماً تبدأ من العام الجاري 2010م وتنتهي في العام 2027م، علاوة على ذلك فقد تم خلال الفترة الماضية تعزيز 15 فرعاً للمصلحة في المحافظات وبعض المنشآت والوحدات الحكومية وتم توفير 46 آلية إطفاء مختلفة، واستحداث وحدة الكوارث بتمويل مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتجهيز ثلاث غرف عمليات خاصة بالكوارث في كل من أمانة العاصمة وحافظتي عدن والحديدة إلى جانب توفير (102) صافرة إندار للطوارئ تم تركيب 52 صافرة منها في أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة والمكلا.

وفي جانب التأهيل والتدريب لمنسوبي المؤسسة الأمنية على اختلاف تشكيلاتها وأجهزتها تم توسيع مبانى كليات أكاديمية الشرطة ورفعها بالتجهيزات التقنية والمكتبية لتعزيز دورها وتحقيق وظيفتها في الإعداد المهني والتخصصي لمنسوبي الوزارة، إلى جانب إنشاء واقتناء عدد من الممارس والمعاهد التخصصية في سياق خطة متكاملة لإعادة تأهيل الكادر الأمني وجعله في مستوى العصر الذي يعيش فيه.

وقد يتعلق بالنشاطات الموجهة للإعداد البدني لرجال الشرطة وكسبهم المهارات الفنية والرياضية التي يحتاجونها شهدت سنوات الخطة الخمسية الثالثة (2006 - 2010م) الخاصة بهذا الجانب الحيوي نشاطاً مكثفاً من قبل قيادة الوزارة وصولاً إلى تحقيق الغايات المنشودة في هذا المجال والتي تجسدت في إنشاء عدد من الفرق الرياضية في مختلف وحدات الشرطة وتفعيل بعض الألعاب وإسهام فرق الشرطة في الدوري السنوي لكرة القدم وكرة السلة والسباحة والمصارعة وسباق الضاحية والفروسية وغير ذلك من البرامج والأنشطة المختلفة.

وقد يتعلق بتطوير أداء وحدات شرطة المرور زودت الوزارة الإدارة العامة للمرور بالآليات والوسائل والمعدات المختلفة ورفدتها بالمتخصصين والأفراد الأكفاء بما يساعد على تخفيف حدة أضرار الحوادث المرورية في الطرق، وافتتحت الوزارة خمسة مراكز للفحص الفني للسيارات في أمانة العاصمة ومحافظات عدن، تعز، الحديدة وحضرموت لضمان سلامة الآليات ومن عليها وسلامة الآخرين من مستخدمي الطريق.

وافتتحت الداخلية 21 مدرسة لتعليم قيادة السيارات في كل محافظات الجمهورية باستثناء المحافظات الجوف بهدف تعليم السائقين القواعد والعلامات المرورية، بالإضافة إلى أنه تم الربط الآلي للإدارة العامة للمرور مع بعض فروعها بالمحافظات فيما العمل جار حالياً لإعداد قاعدة بيانات للآليات على مستوى الجمهورية تكون أساساً لعملها الإداري والإجرائي.

مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الخارج وربط رئاسة المصلحة بكافة المنافذ البرية والبحرية والجوية.

وقد يتعلق بحصول المواطن على الأوراق الثبوتية المختلفة سعت وزارة الداخلية من خلال مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني إلى تغيير البطاقة الشخصية اليدوية ببطاقة إلكترونية، وافتتحت فروعاً لها في عواصم محافظات الجمهورية وعدد آخر من مديرياتها، وتم افتتاح (21) مركزاً للإصدار الآلي للبطاقة و(150) مركزاً لجمع البيانات وإرسالها إلى المركز الرئيسي بصنعاء للإصدار، وكان لهذه الإجراءات أثرها الإيجابي في الحد من الصرف المزدوج واستخراج أكثر من بطاقة شخصية للشخص الواحد.

وخلال الفترة من (2001 - 2009م) أصدرت مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني نحو (3,138,238) بطاقة شخصية وعائلية وبنيوية زيادة عن الخطة الخمسية الأولى بلغت 118 في المائة، فيما بلغت المهام والخدمات التي أنجزتها المصلحة والوثائق التي أصدرتها خلال الخطة الخمسية الثالثة (3,733,447) حالة ووثيقة مختلفة.

وفي مجال اهتماماتها الإنسانية والاجتماعية تسعى وزارة الداخلية لتحسين ظروف نزلاء الإصلاحات المركزية وتوفير البيئة الملائمة لهم وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات وحقوق الإنسان من خلال إنجاز الإصلاحات الجديدة وتوسعة وتهئية عدد آخر من الإصلاحات، وكذلك متابعة قضايا النزلاء مع النيابة والمحاكم وفقاً للأحكام القضائية وتمكينهم من التسهيلات التي ضمنها القانون للمنضبطين والمتميزين خلال فترة قيد الحرية، والتسهيل لأسرهم وأقاربهم في زيارتهم.

وتعمل المصلحة على إعداد البرامج الثقافية والرياضية المفيدة للنزلاء وتؤمن لهم الدراسة للمراحل التعليمية المختلفة بما فيها الجامعية والتأهيل المهني والفني ومحو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم لضمان إعادة تأهيلهم وانخراطهم بالمجتمع، وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك البرامج خلال الفترة من (2001-2009م) نحو (15449) نزيراً.

كما اعتمدت المصلحة قاعدة بيانات لنزلاء الإصلاحات تشمل مختلف القضايا المتعلقة بهم، فضلاً عن أنها تدرس حالياً اعتماد مشروعات في خطتها الخمسية الرابعة (2011-2015م) بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية والصحية والترفيهية والإرشادية وبناء القدرات التعليمية والمهنية لنزلاء الإصلاحات.

وسعت قيادة وزارة الداخلية بخطى حثيئة إلى تطوير وتحديث منظومة الدفاع المدني والإنقاذ، واستهلت ذلك بإنجاز الإستراتيجية الوطنية لبناء وتطوير الدفاع المدني والإنقاذ التي قدمت

فقط ضبط (135) مجرماً من الخاطفين وقطاع الطرق أحيوا للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

كما تم إلقاء القبض على عدد كبير من العناصر الإرهابية من خلال المتابعة والرصد وتنتج المعلومات الموثوقة التي توافرت حول نوايا تلك العناصر وهو ما ساعد على إفشال العديد من المحاولات والمخططات الإرهابية في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات الأخرى التي كانت تستهدف المنشآت الإستراتيجية الحكومية والسفارات الأجنبية.

وقد يتعلق بمكافحة المخدرات نجحت أجهزة الأمن خلال الفترة من (2006 - 2009م) فقط من ضبط (540) جريمة من جرائم المخدرات بلغ عدد المتهمين فيها 920 متهمًا، وتونعت المضبوطات بين 38 طناً و376 كجم و80 جراماً و121 ملغراماً من الحشيش، و16,066,315 حبة من الحبوب المخدرة، و1579 عرسة مخدرة، وألف أفيون، في حين بلغت الكميات التي تم إحراقها خلال الفترة نفسها بعد صدور أحكام قضائية بشأنها 24 طناً و145 كجم و788 جراماً و20 ملغراماً حشيش، و12,218,849 حبة من الحبوب المخدرة.

وتأكدت لوجبة الحكومة وحرصها على ترسيخ الأمن والاستقرار في عموم البلاد وفي مقدمتها عواصم المحافظات أفرت قيادة وزارة الداخلية منذ أغسطس 2001م حملة أمنية لضبط الأسلحة ومنعها في عواصم المدن الرئيسية، وقد نجحت الحملة في ضبط (683121) قطعة سلاح مختلفة خلال الفترة من (2009-2001م) في المدن والجزرة الأمنية في مداخل المحافظات وتم خلال السنوات الثلاث الأخيرة إغلاق (345) محلاً لبيع الأسلحة في مختلف محافظات الجمهورية وضبط المتاجرين بها.

وعملت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة على استحداث مصلحة خفر السواحل التي حققت نجاحات لافتة في مكافحة التسلل والهجرة غير المشروعة إلى اليمن من منطقة القرن الأفريقي، والحد من عمليات التهريب والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث والأصطياد غير المشروع، بالإضافة إلى التصدي للقرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن.

وتمكن اليمن خلال الفترة من (2006 - 2009م) من ضبط (78,425) متسللاً من منطقة القرن الأفريقي والكشف والتصدي لـ (144) من جرائم القرصنة في خليج عدن والبحر العربي خلال الفترة من 2008 - 2009م.

وتم تزويد مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالأجهزة الفنية والإلكترونية الحديثة بما يمكنها من تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كما تم إنجاز الربط الشبكي لرئاسة المصلحة بفروعها في أمانة العاصمة وباقي محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى إنشاء واستكمال (12) مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الداخل وتحديث وإنشاء (16)

ينسجم ويتوافق مع أدوارها النضالية ومسؤوليتها العظيمة في الحفاظ على أمن المجتمع اليمني وتعزيز استقراره وسكينته العامة.

وفي أحلك الظروف والصعاب التي واجهتها البلاد خلال السنوات الماضية أبرزها دخول الوطن في أزمة سياسية جرته إلى حرب صيف 1994م وقفت المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية جنباً إلى جنب في خطوط المواجهة المفروضة على أبناء شعبنا المتمسك بوحدته، وكان للمؤسستين شرف الانتصار لوحدة الشعب والوطن ودرح قوي الانفصال.

واستدعت الظروف والنتائج التي نتجت عن ملحمة الانتصار للوحدة اليمنية في حرب صيف 94م استكمال وإعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق أسس علمية حديثة ومتطورة تلبى متطلبات العصر الذي تعيش فيه، وقد أنجزت الوزارة خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل أجهزة الأمن في إطار إعادة البناء المؤسسي الشامل والمتكامل.

وبفعل الإستراتيجية الأمنية المقررة من الحكومة عام 1995م استكملت وزارة الداخلية تواجد أجهزتها الأمنية المختلفة في شتى المحافظات وتوسعت في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديرات في المحافظات، وتم تعزيز النقاط الأخرى الأمنية ليصل عدد المناطق الأمنية التي تم إنشاؤها على مستوى الجمهورية إلى أكثر من (30) منطقة و(182) نقطة أمنية، بالإضافة إلى بناء وتعزيز (238) مديرية، واستحداث وإنشاء عدد من الإدارات العامة ضمن منظومة المؤسسة الأمنية وأهمها وحدة مكافحة الإرهاب في الأمن المركزي التي لعبت دوراً فعالاً في مكافحة الإرهاب وتعقب عناصره.

ولم تكف الداخلية بما تحقق من نجاح وتطور في هذا الجانب بل حرصت قيادتها على تزويد أجهزتها الأمنية بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة التي تشمل شبكة الاتصالات الحديثة بأنواعها المختلفة التي تربط المركز بالفروع وتسهل إمكانية التواصل بينهما بما يمكنها من السيطرة على الجريمة قبل وقوعها وتفعيل الأعمال الوقائية والإستباقية والأعمال الإجرائية اللاحقة لكشف الجريمة وضبط مرتكبيها.

وفي إطار الحرب المفتوحة على الإرهاب التي تخوضها اليمن إلى جانب دول العالم منذ عدة سنوات حققت أجهزة الأمن مثلاً بالإدارة العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوحدة الخاصة في الأمن المركزي نجاحاً باهراً على هذا الصعيد رغم حداثةها.

وقد تمكنت أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب خلال الفترة القليلة الماضية من ضبط (568) قضية خلال الفترة الماضية والقاء القبض على معظم المطلوبين في تلك القضايا وتقديمهم للعدالة، بالإضافة إلى أنه خلال العامين الأخيرين

شهدت المؤسسة الأمنية اليمنية خلال العشرين عاماً الماضية تطوراً لافتاً شمل استكمال البنى التحتية لأجهزتها المختلفة في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية بما يلبي متطلبات الواقع الجديد لوطن الثاني والعشرين من مايو المجيد.

ومنذ إعادة تحقيق وحدة البلاد وإعلان الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م تمكنت هذه المؤسسة من تنفيذ (641) مشروعاً متعدد الأغراض وبكلفة إجمالية بلغت 22 ملياراً و676 مليوناً و477 ألف ريال شملت إنشاء معسكرات ومؤسسات تعليمية ومراكز للتدريب والتأهيل.

وبموازاة ذلك حققت المؤسسة الأمنية اليمنية الوحدة ممتلئة بوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية نجاحات باهرة وكبيرة على صعيد نشر الأمن والاستقرار في ربوع الوطن ومكافحة الجريمة وتعزيز أمن المجتمع واستقراره، بعد أن ظل جهاز الشرطة لسنوات طويلة إبان عهد التشطير مسيراً وفق السياسات المتضادة للنظامين في الشطرين وينتمي إلى مدارس أمنية مختلفة وبإمكانات مادية متواضعة.

ولمواجهة أي مستجد وطارئ في إطار الدور المهم الذي تقوم به أجهزة الأمن خاصة بعد اتساع نشاطها عقب إعادة تحقيق وحدة الوطن كان لا بد من رفع المؤسسة الأمنية اليمنية الموحدة بما تحتاجه من إمكانيات ووسائل حديثة للقيام بواجبها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

ونتيجة للظروف الطارئة التي جاءت وليدة لأحداث داخلية وخارجية تبدو وكأنها مترابطة ببعض كان من الطبيعي أن يكون للمؤسسة الأمنية وأجهزتها المختلفة الدور الأكبر واليد الطولى في ترسيخ دعائم أمن واستقرار المجتمع والتصدي للحازم للجرائم المختلفة ومن يقف وراءها وضربها بيد من حديد لاسيما بعد أن كشفت الإحصائيات الرسمية عن ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة في اليمن من (11,155) جريمة في العام 1990م إلى (16,218) جريمة في العام 1991م وبنسبة زيادة 45,39 في المائة، وارتفاعها من 18,350 جريمة في العام 1992م إلى 13,15 في المائة.

وانطلاقاً من قيامها بواجبها الوطني اعتمدت قيادة وزارة الداخلية عدداً من الخطط الأمنية الهادفة للحد من الارتفاع الملحوظ للجريمة وبما يحقق النجاح في الوقاية منها وضبط مرتكبيها ويعزز الاستقرار والسكينة للمجتمع.

وقد أثمرت تلك الجهود انخفاض نسبة الجريمة إلى 43,74 في المائة عام 1993م، فضلاً عن ذلك فقد شهد العقد الأخير من عمر دولة الوحدة المباركة عملية التطوير والتحديث لمؤسسة اليمن الأمنية من خلال استكمال البناء المؤسسي والإداري لها وإعداد وتأهيل الكادر البشري وإصدار وتعديل العديد من القوانين واللوائح المنظمة لعملها بما